



- احتل لبنان في مؤشر مدركات الفساد عام 2012 مراتب متدنية عربيا وعالميا حيث جاء في المركز 128 عالميا من أصل 176 دولة واحتل عربيا المرتبة الـ14 من أصل 21 دولة شملها المؤشر. متقدما فقط على جزر القمر، سوريا، اليمن، ليبيا، العراق، السودان والصومال.

أعلنت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - "لا فساد" عن نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، في مؤتمر صحفي، عقدته اليوم، في قصر الأونيسكو، بالتزامن مع الفروع الوطنية "لمنظمة الشفافية الدولية" في كافة أنحاء العالم، في حضور رئيسة الجمعية ندى عبد الساتر أبو سمرا ونائب الرئيس كميل منسى وأمين السر يحيى الحكيم وأعضاء الهيئة الإدارية ابراهيم تابت.

وأشارت أبو سمرا "أن لبنان سجل نتيجة متدنية هذه السنة أيضا حاصدا 30 نقطة على مئة أي أدنى من المعدل العالمي الذي بلغ 43 نقطة مما يعني أن لبنان من الدول الخمسين الأكثر فسادا في العالم. وقد شمل مؤشر مدركات الفساد هذا العام 176 دولة مصنفا الدول من الأقل فسادا الى الأكثر فسادا. فاحتلت الدانمارك وفنلندا ونيوزلندا المرتبة الأولى بالتساوي وتعتبر هذه الدول من الأكثر شفافية في العالم. بينما في المقابل احتلت أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال المراتب الأخيرة وهي تعتبر من الدول الأكثر فسادا في العالم.

#### لبنان

وجاء لبنان في المركز الـ128 عالميا من أصل 176 دولة واحتل لبنان عربيا مركزا متدنيا أيضا فجاء في المرتبة الـ14 عربيا من أصل 21 دولة عربية شملها المؤشر متقدما فقط على جزر القمر وسوريا واليمن وليبيا والعراق والسودان والصومال ولكن متخلفا عن باقي الدول العربية التي سجلت جميعها نتائج أفضل من لبنان. أما اقلية فان مرتبة لبنان أتت متدنية أيضا بالمقارنة مع البلدان التي تحيط بنا: فقد احتلت قطر ودولة الامارات العربية (المرتبة 27) وقبرص (المرتبة 29) واسرائيل (المرتبة 39) مراكز متقدمة جدا مقارنة مع لبنان (الذي أتى في المرتبة 128) وتقدمت تونس والكويت والجزائر واثيوبيا ومصر جميعها على لبنان. في حين تقدم لبنان على ايران (المرتبة 133) وروسيا (المرتبة 133) وسوريا (المرتبة 144) واليمن (المرتبة 156) وليبيا (المرتبة 160) والعراق (المرتبة 169) والسودان (المرتبة 173) والصومال التي حلت في المرتبة الأخيرة (المرتبة 174).

وقالت أبو سمرا: "أنه على أثر الربيع العربي، تحررت دول كثيرة من أنظمة قامت على الفساد ونهب أموال مواطنيها. فبتنا نسمع عن محاكمات لرؤساء ووزراء ومسؤولين كبار تبادوا في فسادهم. نراهم اليوم محكوم عليهم بالسجن ومحجوزة أموالهم التي اكتسبوها عن غير وجه حق. أضف إلى أننا بتنا نسمع عن استقالات لوزراء مثلا لمجرد الإشتباه بتورطهم بعمليات فساد. فأين نحن في لبنان من محاربة الفساد بعدما كنا نتغنى بتطورنا وتقدمنا على بقية الدول العربية؟"

اضافت "لقد أصبح أقصى طموحنا أن نقارن قوانيننا وأوضاعنا بأسوأ الأنظمة والدول بدل أن نتنافس مع الدول الأكثر تقدما. ويكفي أن نسمع أهل السلطة يتراشقون تهم الفساد فيما بينهم لنعي مدى تردي أداء مؤسساتنا والقيمين عليها. وبما أنه لا يمكن تحديد مستوى الفساد بشكل عام كونه يتم بسرية وبالتحايل على القانون، لذا أعدت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا لقياس مدركات الفساد الذي يحصي مدى وعي المواطنين لخطورة تفشي الفساد كما أنه يركز على مؤشرات أخرى تعدها منظمات دولية على عدة أصعدة."

وتابعت ابو سمرا "وبما أن الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - "لا فساد" هي الممثل الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، فقد ساهمت على مدى السنين الماضية في الإعلان عن نتيجة المؤشر الذي تعده منظمة الشفافية الدولية وذلك بهدف البناء على نتائج هذا المؤشر لتعزيز الشفافية والحد من الفساد. للأسف ومنذ ادراج لبنان ضمن الدول التي يشملها المؤشر وهو يحتل مراتب سيئة لناحية مستوى ارتفاع معدلات الفساد فيه، إذ يعتبر من بين أكثر خمسين دولة فاسدة في العالم. ولا عجب من تدني ترتيب لبنان بحسب مؤشر مدركات الفساد حيث خضت الرأي العام اللبناني عمليات فساد مثبتة تتعلق بالأمن الغذائي وقطاع الصحة والأدوية ولم يتم تحديد المسؤوليات والمحاسبة بشكل قطعي. أضف إلى الشكاوى من الهدر المالي في القطاع العام التي وردت على لسان أعضاء في مجلس الوزراء ومجلس النواب والتي تحدثت مثلا عن سرقة في المرفأ قدرت بمئات ملايين الدولارات سنويا."

وأردفت إن السكوت والطمس وغياب المحاسبة يكرس الفساد، داعية إلى "استقلالية القضاء وتحصينه لمواجهة الفاسدين ويعزز ثقة المواطن بدولته"، مطالبة "الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي بتطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضم إليها لبنان في العام 2009 ولم تطبق حتى الآن."

من هنا ان الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - "لا فساد" مصممة على المضي في رفع الصوت عاليا مدينة الفساد والفاستين وهي على استعداد للتعاون مع كل مسؤول لتقديم الإقتراحات الضرورية لتعزيز الشفافية أولا ومكافحة الفساد ثانيا.

وفي الختام، دعت الجمعية إلى المشاركة في الإحتفال الذي تقيمه برعاية فخامة الرئيس ومشاركة مجلس القضاء، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، يوم الأحد المقبل، في قصر الأونيسكو، آملة أن "تنخفض مرتبة لبنان في مؤشر مدركات الفساد في العام المقبل وهذا وقف على تضافر جهود الجميع من مسؤولين وقضاة وإعلام وجمعيات أهلية ومواطنين أفراد."

تجدد الإشارة الى أن منظمة الشفافية الدولية قد عدلت طريقة احتساب مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 بحيث لا يمكن المقارنة مع العام الفائت. إذ يعتمد مؤشر مدركات على مصادر متعددة يتم الحصول عليها من مؤسسات مختلفة. وتوجه الأسئلة المطروحة في كل مصدر نحو الآراء المتعلقة بالفساد في القطاع العام في البلد المعني. وبالتالي، فإنه يمكن النظر الى مؤشر مدركات الفساد على أنه يمثل انعكاسا للأنشطة التي تمارسها الحكومة والمؤسسات العامة في مجال تقديم الخدمات العامة خلال فترة عام واحد، بدءا من تقديم الرشوة الى المسؤولين ذوي المناصب الدنيا ووصولاً الى الرشاوى التي يتم دفعها الى كبار مسؤولي الدولة. إن هذا المؤشر لا يعكس الآراء حول الفساد في القطاع الخاص أو الفساد الذي تتم ممارسته من قبل اطراف اخرى فاعلة ومؤثرة في المجتمع.